الحكومة الجديدة وبعض ردود الفعل

بدأت الحكومة الجديدة هذا الأسبوع عملها برئاسة الدكتور علي محمد مجور بعد أن أدى رئيس الوزراء والوزراء القسم الدستوري أمام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وسط ترقب يسوده تفاؤل من قبل الحزب الحاكم وأنصاره ومريديه من جهة، تقابله مراهنات من قبل أحزاب المعارضة على فشل الحكومة واستعداد لمواصلة الهجوم عليها والتشكيك بقدرتها على تنفيذ المهام المنوطة بها في ضوء البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي حاز على ثقة غالبية الناخبين والناخبات في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر 2006 المنصرم.

من الطبيعي جداً أن يتفاءل الحزب الحاكم وأنصاره بإنجازات جديدة تضاف إلى رصيد الإنجازات السابقة التي حققتها حكومات المؤتمر الشعبي العام خلال الأعوام الماضية . ومن الطبيعي أيضا أن يأتي رد فعل أحزاب المعارضة وصحافتها بالاتجاه المعاكس.

أحمد الحبيشي

في هذا الاتجاه يغدو طبيعياً أن يشهد أي تشكيل حكومي جديد تغييرا لبعض الوزراء وإحلال وزراء جدد محلهم، إلى جانب تنقلات محدودة أو كبيرة لبعض الوزراء من حقيبة وزارية إلى أخرى، بيد أنه من غير الطبيعي أن يصر وزير المالية السابق على البقاء في منصبه الوزاري السابق رافضا حقيبة وزارية أخرى أسندت إليه، وأن يخرج أنصار وزير الثقافة السابق في تظاهرة علنية للمطالبة بإقالة الوزير الجديد وإعادة الوزير السابق حاملين لافتة تشير إلى أن الوزير السابق «خلق للثقافة» بمعنى أنه لا يمكن أن يحيا ويعمل بغيرها أو لغيرها!!

لا ريب في أن ما هو طبيعي وما هو غير طبيعي في ردود الفعل المشار إليها سابقا يدخل في سياق إشكاليات الديمقراطية التي تعطي للناس سواء كانوا قادة أو وزراء أو مواطنين الحرية الكاملة في الاختيار والتعبير عن الرأي واتخاذ المواقف الحرة بعيدا عن الخوف والضغوط والقبول بما هو غير مرغوب من قبل الأفراد أو الجماعات.

ولئن كان من حق كاتب هذا السطور أن يتفاءل بإنجازات أفضل وأكبر تحققها الحكومة على النقيض من تشاؤم أحزاب المعارضة، فمن حقه أيضا أن يبدي رأيه في بعض ردود الفعل التي جاءت من قبل بعض أنصار الحزب الحاكم الذين نظموا هذا الأسبوع مسيرة صغيرة باسم (المثقفين) طالبوا فيها رئيس الجمهورية بتغيير وزير الثقافة الجديد وإعادة الوزير السابق بحجة أن الحياة الثقافية تتطلب ذلك.

لست هنا بصدد الإشادة بالوزير الجديد والانتقاص من الوزير السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود صداقة شخصية وعلاقة ودية تربطني بالأستاذ خالد الرويشان وزير الثقافة السابق. لكنني أود التأكيد على أن إشكاليات الحياة الثقافية ومتطلبات النهوض بها لا يمكن لوزير بعينه الوفاء بها، ناهيك عن أن شخصنة القضايا تؤدي دائما إلى تسطيح أي مشكلة مطروحة للجدل، وتجويف المناقشات والخلافات الدائرة حولها .

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن المشهد الثقافي في اليمن يعاني من نقاط ضعف خطيرة في بنيته التحتية وأدواته ومخرجاته.. ويزيد من تعقيد هذا المشهد تخلفه الشديد عن المشهد الثقافي العربي الذي يواجه هو الآخر تحديات الحداثة والعولمة في عالم متغير، أسهمت تحولاته العاصفة في تغيير كثير من المفاهيم المتعلقة بوظائف الثقافة كمنظومة شاملة تضم فروعا مختلفة مثل الهوية – اللغة – التربية – الإعلام – الأدب – الفن – نظام القيم والأخلاق.

الصورة العامة للمشهد الثقافي العربي واليمني تتسم بالاختناق والتآكل، ما أدى إلى ضيق مساحة الإبداع وغياب قيمة الحوار الداخلي وضحالة المستوى الثقافي عند العاملين والناشطين في مجال التعبير الإبداعي، الأمر الذي جعل النخب المثقفة بمختلف مذاهبها الفكرية والسياسية والفنية عاجزة عن إدراك ما يجري حولها وما سيحدث لها في المستقبل!

من الصعب أن يظل مفهومنا للثقافة أو المثقف نمطياً وموروثا عن الماضي القريب أو البعيد، فيما العالم من حولنا يتغير على نحو مطرد ومتسارع.. وعليه فمن الضروري أولا أن نتفق على الاعتراف بحقيقة أنّ العالم والوطن اليوم يختلفان عن العالم والوطن في القرن الماضي والقرون السابقة، بمعنى أنّ الزمن الجديد والمغاير يتطلب بالضرورة مثقفا جديدا وثقافة جديدة، ومفهوما جديدا لوظائف الثقافة والمثقفين.

لعل أبرز ما يميز الحقبة الراهنة من تطور العالم المعاصر أنّ الثورة الجذرية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جعلت مصير العالم مرتبطاً بنتاج العقول، بعد أن تغيّرت على نحو جذري وظائف الثقافة والمثقفين، حيث تمارس تكنولوجيا المعلومات تأثيرها النوعي على الثقافة من فضائين واسعين.. الأول فضاء طبيعي عبر الأقمار الصناعية، والثاني فضاء اليكتروني عبر شبكة الانترنت التي تحولت إلى وسيط إعلامي وثقافي جديد.

حال المثقف في عالم تكنولوجيا المعلومات لا يختلف عن حال الثقافة.. كلاهما يواجه خيارات صعبة وتحديات داخلية وخارجية تتطلب نمطاً جديداً من الأفكار والمفاهيم والمناهج والأدوات والأهداف، تبعاً للمتغيرات الحاصلة في شكل ومحتوى العمليات الثقافية الجديدة التي أصبحت كونية ومترابطة وانسيابية.. أما أبرز هذه التحديات فهي تلك التي ترتبط بضرورة تجديد الأدوات المعرفية للمثقف، واكتساب مهارات الحوار والاتصال بين الثقافات، وتجديد وسائل التعبير.

بوسعنا القول إنّ الفضاء الطبيعي والفضاء الاليكتروني أصبحا بفضل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ساحة ثقافية موحدة تتعامل مع المتلقي في منزله أو موقع عمله، فيما أصبحت هذه التكنولوجيا تلعب دور المبدع إلى جانب دور الوسيط في آن واحد . وذلك من خلال قدرتها على ترميز وتخييل وتجسيد شكل ومحتوى النصوص والموسيقى والصور والجرافيك، سواء في مجال الإبداع الإذاعي والتلفزيوني والسينمائي، أو في مجال التحرير الصحفي والرسائل الإعلامية الحية والجرافيك، حيث لم تعد النصوص والصور مجرد حروف وكلمات وخطوط وظلال وألوان مجردة، بل شبكة كثيفة من التراكيب البنيوية الحية والمخيالية.

في سياق كهذا لم يُعد مجدياً اجترار التجارب والمذاهب الفنية القديمة في الشعر والقصة والرواية والفنون التشكيلية، وإحياء السياسات الثقافية الشمولية للحكومات في عالم لا مستقبل فيه لمثل هذه المذاهب والسياسات.. فالساحة الثقافية الكونية لم تعد بحاجة إلى المثقف الذي يبشر بالآيديولوجيا ويحرسها، كما أنها لا تحتمل أمراض المثقف الذي يرى الإسفاف إبداعاً والمحاكاة تجديداً والتدليس تنويراً، أو المثقف الذي يسعى إلى تحصين التراث والهوية بالحصون والقلاع المنيعة بهدف الحيلولة دون التفاعل والاتصال بالآخر.. أما ذلك النموذج المعروف بمثقف السلطة فإنّ ملعبه الأثير والمحكم لم يُعد فاعلاً.. فمن الصعوبة بمكان اختزال وظائف الثقافة عن طريق احتكار سلطة المعرفة، أو ممارسة القمع والاحتساب والانغلاق بدعوى حماية نظام القيم!.

ما أحوجنا اليوم للتعامل مع إشكاليات الثقافة والمثقفين من منظور جديد يتجاوز موروث طرائق التفكير والعمل القديمة والمفاهيم البالية والانعزال النخبوي، سواء على مستوى السياسات الثقافية أو الإبداعات الفردية، فكل الأطراف ينشط اليوم وسط عالم متغير، وفوق ساحة كونية واحدة لا سيادة عليها سوى للعلم.. فكما جعلت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من الفضائين الطبيعي والإليكتروني ساحة ثقافية عابرة للحدود والقارات والقوميات، فإنها حولت هذه الساحة أيضاً الى حقل معرفي يختزن ويستقبل ويبث جميع أنواع المعلومات في مختلف فروع المعرفة.

أجل.. إنه فضاء غزير بالأفكار والمعارف والتصورات التي تخوض في قضايا الفلسفة وأمور الدين والأخلاق، وترصد أحوال الرياضة والتجارة والصناعة والفن والأدب والموسيقى والسينما والصحافة والهندسة الوراثية.. وفي ساحة هذا الفضاء الواسع تتلاقى العقول وتتحاور الثقافات والحضارات، وتقام المؤتمرات والمعارض الحية وحلقات الدردشة والمواجهات الساخنة عبر الأثير.. بمعنى أنه فضاء بلا حدود للأفراد والجماعات.. للأفكار والتصورات.. للمعارف والمعلومات.. للرجال والنساء، حيث تتم عملية تاريخية جديدة لإعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والعالم.. بين المجتمعات والثقافات.. بين الحقيقة والأيديولوجيا.. وبين العقل والحرية.

نقلاً عن / صحيفة (26 سبتمبر)

لماذا تخلفت مصر وتقدمت اليابان؟

نايل محمد الشامي

تأخر الأمة العربية عن ركب العصر، وطول انتظار شعوبها للنهضة التي لم تأت، في الوقت الذي قطعت فيه أمم عديدة – شرقاً وغرباً – خطوات حثيثة نحو التقدم والرقي، مسألة ينبغي أن تكون في صدارة اهتمام المثقفين العرب، ولذلك فقد أصاب الكاتب غازي التوبة حين جعل من مقارنة مشروعي النهضة المصرية واليابانية موضوعاً لمقاله المنشور في جريدة «الحياة». (٢٥ اذار الماضي) بعنوان «قراءة في نهضتي مصر واليابان في القرن التاسع عشر».

رصد الكاتب الخطوات التي اتخذها كل من محمد علي في مصر والإمبراطور مايجي في اليابان على طريق تحديث بلديهما، طارحاً تساؤلا مهما: «لماذا حدثت نهضة في اليابان وتعثرت في مصر؟ لماذا كانت النتيجتان مختلفتين؟» وكانت إجابته أن النهضة تقوم على عاملين أساسين: رؤية فكرية وإجراءات عملية. ولما كانت تجربة محمد علي افتقدت للرؤية الفكرية، فقد تعثر مشروعه النهضوي، وانزلق إلى غياهب التغريب في عهد حفيده الخديوي إسماعيل، الذي خسرت مصر على إثره استقلالها السياسي، ليُطوي المشروع في أدراج النسيان للأبد.

لقد ذكر المفكرون أسباباً عدة يمكن أن تطرح كمكمل لأطروحات التوبة. قبل الخوض في تلك الأسباب، لعل من المناسب الإشارة إلى أن محاولات التحديث في كل من مصر واليابان تزامنت بالفعل، بل إن عدداً من الحقائق السياسية والمؤشرات الاقتصادية تظهر أن مصراً كانت أفضل حالاً من اليابان في القرن التاسع عشر، وحتى بدايات القرن العشرين، وبالتالي أكثر تأهلاً لقيام نهضة حقيقية. ففي عام ١٩١٣ مثلاً، كان نصيب الفرد في مصر من إجمالي الناتج المحلي أعلى من نظيره في اليابان، كما كان نصيب المواطن المصري من التجارة الخارجية لبلده ضعف نصيب المواطن الياباني. ثم إن شبكة المواصلات المصرية كانت أكثر تطوراً من نظيرتها اليابانية، فخطوط السكك الحديدية كانت أكثر اتساعاً وشمولاً، والمجاري المائية – بفضل نهر النيل – وصلت جميع سكان القطر المصري تقريباً.

شهدت الفترة نفسها فائضاً كبيراً في الإنتاج الزراعي أيضاً، فقد زاد معدل إنتاجية الفدان في الفترة من ١٨٢١ وحتى نهاية القرن أكثر من اثني عشر ضعفاً، فيما عانى اليابانيون من ندرة الموارد وقسوة الطبيعة. كذلك كانت مصر في العام ١٨٠٠ مجتمعاً حضرياً بامتياز، فمجموع سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة وصل إلى ١٥٠ ألف نسمة. والمعروف أن نجاح التحديث يعتمد على وجود قاعدة حضرية كبيرة. ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا في هذا الإطار تمتع مصر بسلطة مركزية قوية وتقاليد بيروقراطية راسخة منذ آلاف السنين، وهو بلا جدال شرط جوهري لنجاح أي مشروع تحديثي طموح.

لماذا فشل المصريون إذن في ما نجح فيه اليابانيون؟ الواقع أن عوامل عدة تضافرت لتسهم في قصة النجاح اليابانية، ولتخصم من رصيد مصر، وحظوظها في النجاح:

١– موقع مصر الجغرافي المتميز في قلب العالم القديم كان وبالاً عليها، إذ تعرضت بسببه إلى موجات لا تنقطع من التدخل الأجنبي، بينما كان موقع اليابان في طرف الكرة الأرضية عاملاً مساعداً لها على إنجاز نهضتها في هدوء. لقد عاشت اليابان فترة امتدت لثلاثة قرون في سلام، ولذلك انخفض فيها معدل الإنفاق على التسليح، بينما اضطرت مصر تحت قيادة محمد علي والخديوي إسماعيل إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق العسكري، جاءت من دون شك على حساب عملية التنمية.

٢– كانت معدلات التنمية البشرية في اليابان مرتفعة بشكل لافت في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ففي عام ١٩٠٧، تجاوزت نسبة انخراط الأطفال في المرحلة الابتدائية ٩٧ في المئة. في المقابل، وصلت نسبة الأمية في مصر في العام نفسه إلى ٩٣ في المئة. وتشير الأرقام إلى أن مؤشرات الصحة العامة كافة كمعدلات الولادة والوفيات كانت إيجابية للغاية، بالقياس بالمعدلات العالمية وقتها. ويُلاحظ أن عدد سكان اليابان ظل ثابتاً عند حدود الثلاثين مليوناً لمدة تربو على المئة وخمسين عاماً، فيما شهدت مصر انفجاراً سكانياً أثر بشدة على جهود التنمية. شهدت مسيرة التنمية أيضاً حضوراً قوياً للمرأة اليابانية، حتى أن عدد النساء العاملات في المصانع فاق عدد الرجال بحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أما حال المرأة في مصر وقتها – بل حتى الآن – فلا يحتاج إلى تذكير.

٣– ركز الطلبة اليابانيون – كما أشار أستاذ الاقتصاد الراحل تشارلز عيسوي في أحد بحوثه – على دراسة العلوم والرياضيات والفيزياء، فيما فضلت غالبية الدارسين المصريين دراسة الآداب والقانون. وبديهي أن الفجوة التكنولوجية الحالية مدينة في جزء غير صغير لذلك التوجه المبكر، والذي استغلته الحكومات اليابانية المتعاقبة لبناء قاعدة علمية، أدهشت العالم المتقدم نفسه.

إضافة إلى ذلك، تمتعت اليابان بدرجة عالية من التجانس الاجتماعي، فبفعل توحد اللغة والدين والعادات والنسق القيمي انصهر اليابانيون في بوتقة واحدة، تندر فيها الشقوق والشروخ. ويروي التاريخ قصصاً كثيرة لبسالة مقاتلي الساموراي والكاميكازي، الذين ضحوا بأنفسهم من أجل رفعة مجتمعاتهم. ولعل تلك الروح نفسها هي التي ساعدتهم على السمو فوق هزيمة الحرب العالمية الثانية المهينة، ومآسي هيروشيما وناغازاكي المريرة، لبناء بلادهم من جديد.

ليس كل الماضي تاريخاً، فسجلات كتب التاريخ لا تحتفظ إلا بالوقائع التي تستحق التسجيل، وأهم ما يُسجل في واقع الأمر هو ما يمكن أن يفيد البشرية في حاضرها ومستقبلها. وفي العالم العربي اليوم، حيث يتزاوج الاستبداد والفساد بلا شرعية، فيما تنخفض معدلات التنمية البشرية إلى الحضيض، وترزح الشعوب تحت وطأة الفقر والجهل والمرض، نحتاج حقاً أن نعيد النظر في قصة النجاح اليابانية، لعلها تضيء لنا الطريق في ما ينبغي عمله، حتى نستعيد في القرن الحادي والعشرين ما أضعناه في القرنين التاسع عشر والعشرين.

عن سيكولوجيا المتطرف السياسي

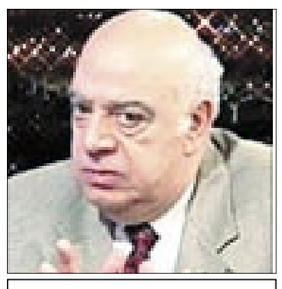

علي سالم

التطرف خلل نفسي لا يعفي صاحبه من المسئولية الجنائية، إذ أن المصاب به يكون طول الوقت واعيا بما يسببه للآخرين من أذى وألم. وهذا بالضبط ما يرتب المسئولية الجنائية عما يرتكبه من أفعال مؤذية. والمكتبة النفسية فقيرة غاية الفقر فيما يتعلق بآليات التفكير عند الشخص المتطرف، غير أنها أشد فقرا فيما يتعلق بسلوك المتطرف عندما يصل إلى الحكم. وبذلك تكون المرجعية الوحيدة لفهم التطرف السياسي هي تشريح فعل التطرف ذاته على ضوء ما نعتبره سلوكا طبيعيا للمشتغلين بالسياسة والعمل العام مع الحذر طول الوقت من الوقوع في فخ المنطق الصوري العاجز بطبيعته عن التعامل مع السلوك المتطرف. وفي الوقت الذي نستبعد فيه المتطرف من دائرة (السيكوباتية) غير أننا سنجد بسهولة أن منهج التفكير عنده يشترك مع آلياتها في مساحات كبيرة.

ونحن عندما نحكم على المتطرف بأنه يعاني من خلل أو عوار نفسي يدفعه على العدوان على الآخرين، نكون قد ذكرنا جزءا من الحقيقة أو جزءا منها بما يجعلنا بعيدين عن التشخيص الصحيح. الواقع أن الأكثر أهمية من ذلك أن نعرف أن المتطرف يرى فى هذا الخلل والعوار موهبة خاصة تميزه عن بقية الآخرين من ضحاياه. الآخرون من وجهة نظره ضعفاء بلهاء ومن مظاهر ضعفهم وبلاهتهم أنهم يحترمون ويحتمون بما يسمى التقاليد والعادات والأعراف والقوانين بالإضافة لما يسمونه المثل العليا. فيما هو قادر على القفز فوق كل هذه الأسوار الحمائية أو النفاذ من ثغرات فيها ليضرب ضربته التى يؤكد بها قوته وموهبته وتميزه عنهم. هو سلوك يعود إلى عهد الطفولة عجزت التربية لسبب ما عن مساعدته على تجاوزها، فالطفل الضعيف عرضة للعدوان من أقرانه بسبب ضعفه وليس لسبب آخر. ومن الخطأ تصور أن المتطرف السياسي يشعر بأنه ضعيف على أي وجه من الوجوه، فالإحساس بالضعف ينتج عن عملية تفكير معقدة قادرة على إدراك عناصر الضعف والقوة عند البشر وهو ما يفتقر إليه المتطرف.

كان لابد من هذه المقدمة كمدخل لتحليل واقعة تشكل حالة من أظهر حالات التطرف السياسي في العصر الحديث وهي القبض على خمسة عشر بحارا انجليزيا بواسطة رجال الحرس الثوري الإيراني بدعوى أنهم دخلوا المياه الإقليمية الإيرانية في الوقت الذي تؤكد فيه انجلترا أنهم كانوا بعيدين عنها طبقا لصور الأقمار الصناعية. ليست مهمتي إدانة هذا الفعل من عدمه، بل فهمه، واستخدام هذا الفهم لمعرفة المزيد عن آليات التفكير عند المتطرف السياسي. وإذا كنت قد فهمته على نحو صحيح، فإننى أقول إن المتطرف عندما يعمل بالسياسة لا يسعى للانتصار على العدو بل إلى إذلاله.

لقد تطلب الأمر مرور آلاف السنين من عمر الإنسان لكي يصل إلى فهم واعتناق كلمات مثل «طبيعي» و«عادي» و«متوقع» وفي حكومة تعتمد الأفكار الطبيعية والعادية وما هو متوقع في علاقتها بغيرها من الحكومات، فإنه من الطبيعى والمتوقع والعادي - في غير حالات الحرب المعلنة - عندما يخطئ زورق بحرى ويدخل المياه الإقليمية أن يتصدى له على الفور زورق بحري آخر وينبهه مستخدما مكبرات الصوت إلى خطئه: أيها السادة.. أنتم الآن في المياه الإقليمية الإيرانية.. تراجعوا من فضلكم.

العادي والطبيعي والمتوقع أن يتراجع الزورق المخطئ على الفور وخاصة عندما يكون تابعا لدولة تعتز بتاريخها البحري بوصفها سيدة البحار وبذلك لا تكون هناك مشكلة، هذه مشكلة يحسمها ضابط بحري برتبة ملازم أول وبعدها يرفع تقريرا بما حدث لرؤسائه، ولكن ما حدث كان شيئا آخر بدأت تتضح ملامحه في المشاهد التالية، مشهد القبض عليهم ثم البحارة الأسرى وهم يتناولون طعامهم في مشهد مهين وبائس، ثم أخبار عن (اعترافات البحارة) بأنهم كانوا داخل المياه الإقليمية الإيرانية، ثم صورة لسيدة تدخن فى تعاسة، ثم تنقل لنا الكاميرا خطاب (كتبته) السيدة البحارة الوحيدة بين المجموعة تعترف فيه أنهم كانوا في المياه الإيرانية. الواقع أن الأمر ليس في حاجة لدرجة تخصص عليا في البحث الجنائي لكي ندرك على الفور أن السيدة البحارة لم تكتب هذا الخطاب الذي حرص صاحبه على أعلى درجات الوضوح وأناقة الحروف وكأنه خطاط انجليزي محترف ينتمي للقرن التاسع عشر، لقد حرص كاتب الخطاب على أن تكون المسافة بين الكلمات ثابتة وهو أمر مستحيل حتى على خطاط محترف واقع في الأسر. ولكن ماذا تفعل في الرغبة في الإتقان؟

بعد ذلك، بدافع ما يمكن اعتباره شهامة، يتم الإعلان عن إفراج وشيك عن السيدة البحارة، وعندما ترفع الحكومة الانجليزية الأمر لمجلس الأمن، يأتي الرد على الفور: كده..؟ طيّب.. مش حانفرج عن الست.

الواقع أنه كان من المستحيل الإفراج عنها لكي لا تحكي للدنيا تفاصيل ما حدث. المتطرف السياسي هنا على وعي بأن عدوه مقيد بقيود كثيرة، التراث التاريخي الطويل، الحكومة والمعارضة والحزب والدول الحليفة والحرص الشديد على عدم تعريض الجنود الأسرى للخطر ثم المواثيق الدولية وحتمية احترامها ثم الحرص على عدم الانجرار لحالة حرب يمكن - حتى الآن - تفاديها هذه العوامل ومئات العوامل الأخرى، هذه هي عناصر (ضعفه وبلاهته) التي سيعاقبه عليها رجل السياسة المتطرف بإذلاله وليس بالانتصار عليه.

وعندما تصل الأمور إلى أقصى درجات التأزم يتم الإفراج عن البحارة الأسرى محققا بذلك وجودا قويا عند هؤلاء الذين خرجوا إلى الشارع رافعين اللافتات التي تطالب بإعدام البحارة بالإضافة بالطبع إلى الهدف الاستراتيجي وهو الإحساس اللذيذ بإذلال العدو.

لنفرض على سبيل الفرض الجدلي أن انجلترا دولة يحكمها الشيخ عمر عبد الرحمن أو أسامة بن لادن أو أيمن الظواهري، هل كان الحرس الثوري سيقبض على بحارتها؟

الإجابة هي: بالقطع لا.

وذلك لأن المتطرف السياسي على وعي بأن زملاءه يتمتعون بنفس ميزاته وأنهم أحرار في اتخاذ ما يحلو لهم من قرارات ولعل أسهلها هو أن يصدروا أوامرهم بتدمير كل قطع الأسطول الإيراني.

كاتب ومسرحي مصري

البابا يهاجم أوروبا الملحدة!

هاشم صالح

كان متوقعا ان تندلع المعركة عاجلاً أو آجلاً بين بابا روما والاتحاد الأوروبي. والواقع ان المناوشات الأولى كانت قد حصلت في عهد سلفه البابا يوحنا بولس الثاني اثناء كتابة الدستور الاوروبي بإشراف الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان ومساهمة عشرات المفكرين والسياسيين من مختلف الدول الأوروبية. فقد اصطدم كَتَبة الدستور الشهير عندئذ بمسألة الدين المسيحي وهل يشكل خلفية ثقافية لاوروبا أم لا؟ وبعد أخذ ورد ومناقشات صاخبة على صفحات الجرائد الفرنسية والاوروبية قرر المشاركون في كتابة نص الدستور إهمال هذه النقطة او طمسها تماماً. وهذا ما أزعج كثيراً الفاتيكان والبابا الراحل الذي صرح قائلاً: كيف يمكن لاوروبا ان تنسى جذورها المسيحية؟ كيف يمكن ان تتنكر لها؟

عيب وألف عيب. أليست هذه الجذور تضرب في أعماق تاريخها؟

ينبغي العلم بأن المشرف العام على مشروع الدستور، أي الرئيس جيسكار ديستان، شخص مؤمن على الصعيد الخاص، وكان يتمنى لو ان ديباجة الدستور او مقدمته احتوت على عبارة تشير الى القيم المسيحية بصفتها أحد العناصر المشكلة تاريخياً للهوية الاوروبية بالاضافة الى فلسفة الحداثة والتنوير. وقد وافقته دول عديدة على ذلك إلا دولته ورئيسها العلماني اكثر من اللزوم: جاك شيراك! فقد رفض رفضا قاطعاً ذكر المسيحية في مقدمة الدستور. وكذلك فعلت السويد. وعندئذ اكتفى جيسكار ديستان بتثبيت العبارة التالية: لا ينبغي ان ننسى الميراث الديني لاوروبا، هذا الميراث الذي لا تزال قيمه حية في تاريخنا. وهكذا أشار ضمناً الى القيم المسيحية دون ان يستطيع ذكرها بالاسم.

هذا الموقف هز الفاتيكان هزاً وجعله يشعر بالمرارة والحقد على ما يدعوه بالعلمانية المتطرفة. وقال ممثلوه بأن النزعة المادية الالحادية طغت على اوروبا طغياناً كاملاً في الثلاثين او الاربعين سنة الاخيرة: أي ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومعلوم ان البابا السابق يوحنا بولس الثاني افتتح عهده بالدعوة إلى إعادة (تمسيح) أوروبا إذا جاز التعبير أو تعريفها بالإنجيل من جديد بعد ان نسيته وتجاوزته. وعلى الرغم من شخصيته الشعبية الكاريزمية إلا انه لم يحقق نجاحاً كبيراً في هذا المجال وان كان قد نجح في القضاء على الشيوعية الالحادية. ولكنه لم يستطع أن يقضي على الرأسمالية الإلحادية التي كان يدينها أيضاً في كتاباته وخطاباته مثل الشيوعية..

والآن يجيء البابا الجديد لكي يدين المشروع الأوروبي بقوة اكبر من سابقه، بل وبعنف غير مسبوق. فقد اتهم أوروبا بأنها مرتدة بالمعنى الحرفي للكلمة وأنها ارتكبت خطيئة قاتلة إذ تنكرت للدين المسيحي، دين آبائها وأجدادها على مر القرون.

ويرى بعض المعلقين الفرنسيين أن كلمة الردة هنا خطيرة جداً ولم يتجرأ عليها أي رجل دين مسيحي في هذا العصر أياً تكن رتبته ومقامه. وينبغي ان نعود الى القرن التاسع عشر عندما كانت المعارك محتدمة بين الكنيسة المسيحية والعلم الحديث لكي نجد عبارات قاسية وشديدة اللهجة من هذا النوع. ينبغي أن نعود إلى البابا بيوس التاسع الذي أصدر فتوى شهيرة عام ١٨٦٤ أدان فيها أخطاء العالم الحديث وضلالاته من الليبرالية إلى الاشتراكية مرورا بالعقلانية والعلمانية وحقوق الإنسان والثورة الفرنسية وفلسفة التنوير، الخ. واعتبر كل ذلك ابتعاداً عن الله والدين ان لم يكن كفراً وهرطقة أو رجساً من عمل الشيطان.

ولم تتصالح الكنيسة الكاثوليكية مع العالم الحديث وقيمه إلا بعد مائة سنة من ذلك التاريخ عندما صدرت المقررات اللاهوتية الجريئة للمجمع الكنسي الشهير المعروف باسم: الفاتيكان الثاني والذي شارك فيه البابا الحالي عندما كان لا يزال شاباً. ويبدو انه كان متحمساً آنذاك للانفتاح على الحداثة والعصر وبعض مبادئ فلسفة التنوير. ولكنه غير رأيه فيما بعد على ما يبدو عندما رأى شطط الحريات الجنسية وغير الجنسية التي انتشرت في أوروبا، إبان السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم.

وها هو الآن يعود من جديد إلى ساحة المعركة ضد التيار الفلسفي الإلحادي المادي الصرف. فقد صرح بالأمس القريب قائلاً: لا يمكن أن نبني بيتاً مشتركاً (أي الاتحاد الأوروبي) عن طريق إهمال الهوية الخاصة لشعوب قارتنا. وهي هوية تاريخية وثقافية وأخلاقية. انها هوية مؤلفة من مجموعة من القيم كانت المسيحية قد ساهمت في تشكيلها وبلورتها.

ثم يضيف بابا روما قائلاً: ان هذه القيم تشكل روح أوروبا وينبغي أن تبقى خميرة حضارتها. ولكن التيار العلماني المتطرف لا العلماني الصحيح المنفتح يريد أن يقضي على الدين قضاء مبرما ويمنع المسيحيين من التدخل في النقاش العام الدائر حول دستور أوروبا وهويتها، واتهم البابا ما يدعوه بطغيان النسبوية الاخلاقية أو بالأحرى العدمية الأخلاقية على أوروبا. والمقصود بذلك التيارات الاباحية التي تقول بأنه يحق لكل فرد ان يشكل قيمه الخاصة فيما يخص الجنس وسواه وانه لا توجد قواعد عامة أو قيم أخلاقية مشتركة ينبغي أن يلتزم بها الجميع.

هذا الكلام قاله البابا بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الاوروبي. صحيح انه اعترف بأن هذا الاتحاد حقق بعض النجاحات على الصعيد الاقتصادي ولكنه قال بأن أوروبا ابتدأت تفقد الثقة بمشروعها وبنفسها. وأكبر دليل على ذلك الانخفاض المريع لمستوى الولادات فيها، الشيء الذي قد يخرجها من التاريخ اذا ما استمرت على هذا النحو. ثم اتهم وزير خارجية الفاتيكان البرلمان الاوروبي بمهاجمة الكنيسة الكاثوليكية أكثر من مرة والاستهزاء بها.

وقد رد رئيس وزراء ايطاليا رومان برودي على كلام البابا قائلا: لقد كنت رئيسا للمفوضية الاوروبية في بروكسل عندما تمت بلورة الدستور الاوروبي العتيد. وقد حاولت جاهدا ان اذكر التراث المسيحي في ديباجته أو مقدمته، ولكني فشلت ثم أضاف قائلا: هذه المجادلة أصبحت في ذمة الماضي الآن ولا داعي للعودة اليها ونكأ الجراح من جديد.

وأخيرا يخطئ من يظن ان هذه المناقشة الضخمة تخص أوروبا والمسيحيين فقط. على العكس، فإنها تخص العالم العربي والاسلامي في الصميم. صحيح ان الأمور معكوسة فيه الآن بالقياس الى أوروبا لأن التيار العلماني التنويري هو الأضعف بما لا يقاس وهو الذي يقف موقف الدفاع عن النفس ويطالب بحقه في الوجود. وصحيح ان التيار الاصولي التقليدي هو المسيطر على الساحة عموما، ولكن لا ينبغي ان ينسى التنويريون العرب الحقيقة التالية: وهي ان بعض التيارات الاوروبية بالغت في خط الالحاد والنزعة المادية العدمية الى درجة انها تطالب الآن ليس فقط بتشريع الشذوذ الجنسي مثلا وانما ايضا في حق الشاذين في تبني الاطفال! وبالتالي فالبابا الذي لا أشاطره كل أفكاره ليس مخطئا في موقفه هذا. بل وسأقول أكثر من ذلك: ان التنوير العربي الاسلامي لن ينجح ولن يترسخ في الارض اذا ما فعل نفس الشيء، أو اذا ما سار في طريق الانحلال الفكري والاخلاقي. وبالتالي فالتنوير الذي ندعو اليه هو التنوير المتزن: أي الذي يجمع بين القيم الروحية والاخلاقية العليا للتراث العربي الاسلامي وايضا العربي المسيحي من جهة، ثم أفضل ما أعطته الحداثة الفلسفية والعلمية من جهة أخرى.

كاتب سوري